

كلمة في البداية



مئات المستوطنين أمام مقر الشرطة الإسرائيلية في القدس المحتلة، احتجاجاً على مقتل «أهوفيا» من عصابة «شبيبة التلال» أثناء مطاردة الشرطة له.

«شبيبة التلال».. استثناء يثبت القاعدة!

أمنية إسرائيلية رفيعة المستوى من احتمال حدوث تصعيد في عمليات الإرهاب اليهودي التي يقوم بها ناشطون من اليمين المتطرف. وقالت هذه العناصر إن هؤلاء الناشطين «يتملكهم شعور قوي بأنهم يقدرون على الدولة ولا يمكن هزمهم»، ولا بد من أن نشير إلى أن ٤٢ حادثة ارتكبت هذه العصابة بوصفها فئة لا تحظى جرائمها برقابة عين الأجهزة الأمنية الساهرة، سواء في صفوف المسؤولين عن تلك الأجهزة، أم في أوساط الرأي العام الإسرائيلي عموماً. ورأى البعض أن عدة قوى داخل جمهور المستوطنين سارعت إلى إطلاق حملة غايتها «تخفيف وطأة ملاحقة الأجهزة الأمنية» لأفراد هذه العصابة.

من ناحية وقائية يجدر أن نعيد إلى الأذهان أن تلك الملاحقة برزت على السطح قبل عدة أعوام، في إثر جريمة إحراق عائلة دوابشة. ووفقاً لتقارير إسرائيلية متطابقة، في العامين ٢٠١٦ و٢٠١٧ حدث انخفاض متواصل في عدد تلك الجرائم، نُسب بالأساس إلى تداعيات العملية الإجرامية في قرية دوما، حيث اتهم مستوطن إسرائيلي بقتل ثلاثة من أبناء عائلة دوابشة، التي تم إحراق بيتها بواسطة زجاجات حارقة، وبعد العملية اعتقل جهاز «الشاباك» الكثير من ناشطي ما تسمى «مجموعة التمرّد» كانوا متورطين حسب التهمة في أعمال عنف وتحريض على العنف ضد الفلسطينيين. وكما يبدو أدت الخطوات التي اتخذت في تلك الفترة، ومنها الاعتقال الإداري، وأوامر إبعاد من الضفة الغربية، وفي حالات معينة السماح بإجراء تحقيق عبر استخدام وسائل ضغط شديدة، إلى حل «لغز» عدد من الجرائم، وفي المقابل أدت إلى تعزيز الردع تجاه ناشطين متطرفين. وكان التقدير أنه على هذه الخلفية انخفضت بدرجة كبيرة «الجرائم القومية المتطرفة» من جانب المستوطنين. ولكن هذه الحال لم تدم سوى فترة قصيرة جدًا. وفي العام ٢٠١٨ بعد إطلاق سراح الناشطين، وظهر مجموعات جديدة أكثر شباباً، سجل ارتفاع كبير في عدد جرائم العنف في الضفة الغربية، التي يعتبرها جهاز الأمن العام «جرائم قومية متطرفة»، أي أعمال عنف ومساس بالممتلكات الفلسطينية من طرف الفلسطينيين اليهود. ومن معطيات غير نهائية جمعت حتى منتصف كانون الأول من ذلك العام، تبين أنه ارتكبت خلال ٤٨٢ حادثة كهذه – ارتفاع بمعدل نحو ثلاثة أضعاف ونصف الضعف مقارنة مع العام ٢٠١٧، الذي سجلت فيه ١٤٠ حادثة. وحذرت حتى عناصر

أعطوان شلحت أعربت عدة متابعات وتحليلات إسرائيلية، وإن من طرف خفي، عن اعتقادها بأن حادثة ملاحقة الشرطة لمجموعة مستوطنين من عصابة «شبيبة التلال»، والتي تسببت بموت أحدهم، قبل فترة وجيزة، من شأنها أن تعيد إنتاج هذه العصابة بوصفها فئة لا تحظى جرائمها برقابة عين الأجهزة الأمنية الساهرة، سواء في صفوف المسؤولين عن تلك الأجهزة، أم في أوساط الرأي العام الإسرائيلي عموماً. ورأى البعض أن عدة قوى داخل جمهور المستوطنين سارعت إلى إطلاق حملة غايتها «تخفيف وطأة ملاحقة الأجهزة الأمنية» لأفراد هذه العصابة.

من ناحية وقائية يجدر أن نعيد إلى الأذهان أن تلك الملاحقة برزت على السطح قبل عدة أعوام، في إثر جريمة إحراق عائلة دوابشة. ووفقاً لتقارير إسرائيلية متطابقة، في العامين ٢٠١٦ و٢٠١٧ حدث انخفاض متواصل في عدد تلك الجرائم، نُسب بالأساس إلى تداعيات العملية الإجرامية في قرية دوما، حيث اتهم مستوطن إسرائيلي بقتل ثلاثة من أبناء عائلة دوابشة، التي تم إحراق بيتها بواسطة زجاجات حارقة، وبعد العملية اعتقل جهاز «الشاباك» الكثير من ناشطي ما تسمى «مجموعة التمرّد» كانوا متورطين حسب التهمة في أعمال عنف وتحريض على العنف ضد الفلسطينيين. وكما يبدو أدت الخطوات التي اتخذت في تلك الفترة، ومنها الاعتقال الإداري، وأوامر إبعاد من الضفة الغربية، وفي حالات معينة السماح بإجراء تحقيق عبر استخدام وسائل ضغط شديدة، إلى حل «لغز» عدد من الجرائم، وفي المقابل أدت إلى تعزيز الردع تجاه ناشطين متطرفين. وكان التقدير أنه على هذه الخلفية انخفضت بدرجة كبيرة «الجرائم القومية المتطرفة» من جانب المستوطنين. ولكن هذه الحال لم تدم سوى فترة قصيرة جدًا. وفي العام ٢٠١٨ بعد إطلاق سراح الناشطين، وظهر مجموعات جديدة أكثر شباباً، سجل ارتفاع كبير في عدد جرائم العنف في الضفة الغربية، التي يعتبرها جهاز الأمن العام «جرائم قومية متطرفة»، أي أعمال عنف ومساس بالممتلكات الفلسطينية من طرف الفلسطينيين اليهود. ومن معطيات غير نهائية جمعت حتى منتصف كانون الأول من ذلك العام، تبين أنه ارتكبت خلال ٤٨٢ حادثة كهذه – ارتفاع بمعدل نحو ثلاثة أضعاف ونصف الضعف مقارنة مع العام ٢٠١٧، الذي سجلت فيه ١٤٠ حادثة. وحذرت حتى عناصر

قوائم اليمين تنافس على الحسم و«يسار الوسط» على اجتياز نسبة الحسم!

«شبهة» الأحزاب الصهيونية مفتوحة على الصوت العربي



نتنياهو. جولة جديدة بشروط أصعب.

الانتخابات الأخيرة. كذلك فإننا قد نشهد عودة شخصيات في السياسة الإسرائيلية، وأبرزها تسيبي ليفني، التي حسب تقارير يفادها رئيس حزب «يوجد مستقبل»، «اليسار الصهيوني». إلا أن هذا التأييد تراجع تباعا في العقدين الآخرين على وجه الخصوص، ضمن التحولات السياسية في الشارع الإسرائيلي، نحو اليمين واليمين الاستيطاني.

وجاء إعلان خولدائي بعد أيام من إعلان مماثل للنائب المنشق عن حزب «يوجد مستقبل» عوفر شيلح، الذي قال هو أيضاً إنه ينافس على ما يسمى «يسار الوسط»، إلا أن أول استطلاع صدر بعد إعلانه، منحه أقل من ١٪ من الأصوات (٨٪)، على غير عادة الأحزاب الجديدة التي تمنحها استطلاعات الرأي تمثيلاً ما من الجمهور. ونتيجة شيلح تحمل رسالة واضحة، تكشف ضعف المعسكر الذي يريد المنافسة فيه، خاصة وأنه في ذات المعسكر نرى حزب ميرتس، المعرّف إسرائيلي على أنه حزب «يساري»، وتمنحه استطلاعات الرأي ما بين ٥ إلى ٦ مقاعد.

في حين أن استطلاعات الرأي منحت حزب خولدائي ما بين ٦ إلى ٧ مقاعد ويضاف إلى هذا أن حزب «يوجد مستقبل» يقطع هو أيضاً جزءاً من مصوتي «اليسار»، رغم توجهات زعيمه اليمينية الواضحة.

ومسب تقارير تظهر تباعاً، فإن هذا ليس المطاف الأخير للإعلان عن أحزاب أو تشكيلات انتخابية جديدة تريد المنافسة على أصوات «يسار الوسط»، أو «الوسط يسار»، من بينها محاولات شخصيات سياسية سابقة وقديمة من أحزاب العمل وميرتس وكديما، قررت أن تجزّب حظها للعودة إلى البرلمان، تحت يافطة «قائمة يهودية عربية»، ولكن جلّ حراكها حالياً يجري في الشارع العربي، ومن هذه الأسماء رئيس الكنيست الأسبق ورئيس الوكالة الصهيونية الأسبق أبراهام بورغ، ورئيس بلدية حيفا السابق يونا ياهف، وغيرهما.

ومن شأن هذه الاصطفافات أن تنعكس «سلباً» على قوة حزب «يوجد مستقبل»، الذي ما زال يحصل في استطلاعات الرأي على ١٣ إلى ١٤ مقعداً، وهي تقريبا ذات حصته في التحالف السابق لأزرق أبيض، في انتخابات آذار العام الماضي. لكن منذ الآن، ضربت هذه الاصطفافات كتلة «أزرق أبيض» وزعيمها وزير الدفاع بيني غانتس، الذي باتت تمنحه استطلاعات الرأي ما بين ٤ إلى ٥ مقاعد، وهي نتيجة في حال استقارارها، قد تدفعه إلى الانسحاب من المنافسة، لأن عدد المقاعد هذا، هو عملياً صراع مع نسبة الحسم، ٣,٢٥٪، التي تعني ٤ مقاعد في الكنيست.

احتمال أن تكون تحالفات بين عدد من الأحزاب قائم وقوي ما يعزّز قوتها، لأنها ستكون أكثر إقناعاً لجمهور محسوب على «وسط اليسار»، ويريد عنواناً جدياً له، بعد خيبة أمله من تحالف أزرق أبيض، بعد

قطياً موزابا، يمثل ما أسماه «يسار الوسط»، مرتكزاً عملياً على شعبيته في منطقة تل أبيب الكبرى، التي كانت طوال عشرات السنين، معقل ما يسمى إسرائيلي «اليسار الصهيوني». إلا أن هذا التأييد تراجع تباعا في العقدين الآخرين على وجه الخصوص، ضمن التحولات السياسية في الشارع الإسرائيلي، نحو اليمين واليمين الاستيطاني.

وجاء إعلان خولدائي بعد أيام من إعلان مماثل للنائب المنشق عن حزب «يوجد مستقبل» عوفر شيلح، الذي قال هو أيضاً إنه ينافس على ما يسمى «يسار الوسط»، إلا أن أول استطلاع صدر بعد إعلانه، منحه أقل من ١٪ من الأصوات (٨٪)، على غير عادة الأحزاب الجديدة التي تمنحها استطلاعات الرأي تمثيلاً ما من الجمهور. ونتيجة شيلح تحمل رسالة واضحة، تكشف ضعف المعسكر الذي يريد المنافسة فيه، خاصة وأنه في ذات المعسكر نرى حزب ميرتس، المعرّف إسرائيلي على أنه حزب «يساري»، وتمنحه استطلاعات الرأي ما بين ٥ إلى ٦ مقاعد.

في حين أن استطلاعات الرأي منحت حزب خولدائي ما بين ٦ إلى ٧ مقاعد ويضاف إلى هذا أن حزب «يوجد مستقبل» يقطع هو أيضاً جزءاً من مصوتي «اليسار»، رغم توجهات زعيمه اليمينية الواضحة.

ومسب تقارير تظهر تباعاً، فإن هذا ليس المطاف الأخير للإعلان عن أحزاب أو تشكيلات انتخابية جديدة تريد المنافسة على أصوات «يسار الوسط»، أو «الوسط يسار»، من بينها محاولات شخصيات سياسية سابقة وقديمة من أحزاب العمل وميرتس وكديما، قررت أن تجزّب حظها للعودة إلى البرلمان، تحت يافطة «قائمة يهودية عربية»، ولكن جلّ حراكها حالياً يجري في الشارع العربي، ومن هذه الأسماء رئيس الكنيست الأسبق ورئيس الوكالة الصهيونية الأسبق أبراهام بورغ، ورئيس بلدية حيفا السابق يونا ياهف، وغيرهما.

ومن شأن هذه الاصطفافات أن تنعكس «سلباً» على قوة حزب «يوجد مستقبل»، الذي ما زال يحصل في استطلاعات الرأي على ١٣ إلى ١٤ مقعداً، وهي تقريبا ذات حصته في التحالف السابق لأزرق أبيض، في انتخابات آذار العام الماضي.

لكن منذ الآن، ضربت هذه الاصطفافات كتلة «أزرق أبيض» وزعيمها وزير الدفاع بيني غانتس، الذي باتت تمنحه استطلاعات الرأي ما بين ٤ إلى ٥ مقاعد، وهي نتيجة في حال استقارارها، قد تدفعه إلى الانسحاب من المنافسة، لأن عدد المقاعد هذا، هو عملياً صراع مع نسبة الحسم، ٣,٢٥٪، التي تعني ٤ مقاعد في الكنيست.

احتمال أن تكون تحالفات بين عدد من الأحزاب قائم وقوي ما يعزّز قوتها، لأنها ستكون أكثر إقناعاً لجمهور محسوب على «وسط اليسار»، ويريد عنواناً جدياً له، بعد خيبة أمله من تحالف أزرق أبيض، بعد

كتب بروهوم جرابيسي:

اشتد في الأيام الأخيرة حراك الاصطفافات الانتخابية، إلا أن الذروة تحتاج لشهر من الآن، حتى اليوم الأخير لتقديم قوائم المرشحين للانتخابات البرلمانية الإسرائيلية الـ ٢٤، التي ستجري يوم ٢٣ آذار المقبل. وفيما الاصطفافات في معسكر اليمين تهدف للتنافس على رأس هرم الحكم، فإن الاصطفافات في ما يسمى «اليسار» و«يسار الوسط» بحسب التعريفات الإسرائيلية، تتلقق غالبيتها مسألة اجتياز نسبة الحسم. واللافت منذ الآن أن غالبية الأحزاب الصهيونية بما فيها اليمين، تخطط لكيفية اقتحام الشارع العربي، على ضوء الأزمة المستمرة في القائمة المشتركة، وتزايد علامات السؤال حول استمرارها، وعلى أي أسس سياسية.

فخلافًا لل جولات الانتخابية الثلاث الماضية، يبدو أن اليمين واضح الرؤية أكثر، خاصة وأنه بعد استطلاعات الرأي في الأشهر الأربعة الأخيرة، باتت تتضح عملية جنوح نسبة لا بأس بها من مصوتي التحالف السابق لأزرق أبيض، في الجولات الانتخابية الثلاث، نحو قوائم في اليمين تعبيرا عن خيبة أملها.

فقد رأينا استطلاعات الراي تمنح تحالف اليمين الاستيطاني «يمينا»، الذي يرتكز أساسا على التيار الديني الصهيوني، ما بين ١٨ إلى ٢٢ مقعداً، مقابل هبوط اليكود لمعدل ٣٠ مقعداً، وطرحت علامات سؤال على هذه النتيجة غير المفهومة. إلا أنه ما أن أعلن جدعون ساعر انشقاقه عن اليكود، وتشكيل حزب جديد، حتى اقتنص استطلاعا، من تحالف «يمينا»، ما بين ٧ إلى ٩ مقاعد، ما يمكن تفسيره بأن هذا هو جمهور صوّت للتحالف السابق لأزرق أبيض، فلجأ من باب اللامفر لتحالف «يمينا»، وها نحن نراه يلجأ لساعر، الذي يتبنى المواقف اليمينية الاستيطانية المتشددة، ولكنه يظهر في الوقت ذاته بمظهر العلماني.

رغم أن كل استطلاعات الرأي ما تزال تمنح لليكود مركز الصدارة، من ٢٦ إلى ٢٨ مقعد، إلا أنه في المقابل، تمنح حزب ساعر ما بين ١٧ إلى ٢١ مقعداً، وتحالف «يمينا» ما بين ١٣ إلى ١٤ مقعداً. وإذا ما أخذنا هذه الاستطلاعات كمؤشّر، فبالإمكان القول إنه في اليوم التالي للانتخابات، قد يشكل ساعر وتحالف «يمينا» ما يمكن تسميته «جبهة برلمانية»، ترفع شعار «فقط ليس نتنياهو»، وهذه شراكة برلمانية ممكن أن تقبل بها كتلتا الحريدديم وأحزاب أخرى. لكن من السابق لأوانه الإبحار أكثر في هذه القضية، غير أنها بالتأكيد تخلق شخص نتنياهو، الذي جعل من اليكود مشرعاً شخصياً له في السنوات الأخيرة.

متاهة «الساحة المقابلة»

قد يكون مصطلح «الساحة المقابلة» ليس دقيقاً. كونه يجمع خليطاً من القوى، مثل «إسرائيل بيتنا» بزعامة أفيغدور ليبرمان، وهو من مقر معسكر اليمين الاستيطاني، وحزب «يوجد مستقبل» بزعامة يائير لبيد، الذي شارك في حكومة يمين برئاسة نيتنياهو، غير أنها بالنتائج تخلق شخصاً للشعب اليهودي، «مساواة مدنية لجميع المواطنين»، وهذه تعني أولوية التعريف اليهودي لإسرائيل، وكونها «دولة الشعب اليهودي في العالم»، ما يلغي ضمناً الحق الفلسطيني، وعدم الاعتراف بالفلسطينيين في إسرائيل كإقلية قومية أصلانية في وطنها لها حقوق قومية.

نجم الأيام الأخيرة هو رئيس بلدية تل أبيب رون خولدائي (٧٦ عاماً)، الذي قرر بعد ٢٢ عاماً من جلوسه على كرسي رئاسة بلدية أكبر مدينة اقتصادية، مركز الاقتصاد الإسرائيلي، بعودة في خمس جولات انتخابية بلدية متتالية، أن يتجه إلى الكنيست، على رأس حزب جديد أقامه. وانضم له على الفور، وزير العدل من كتلة «أزرق أبيض» أفي نيسانكورن، الذي يغادر حالياً منصبه وكتلته، ولربما سيلحق به نواب آخرون من ذات الكتلة، مثل مقدمة البرامج الإخبارية السابقة ميكي حايموفيتش، وغيرها.

وأعلن خولدائي أنه معني بأن يشكل



عنصر في عصيات «شبيبة التلال» في جولة تنكيل بالفلسطينيين.

إعادة إنتاج جماعات «شبيبة التلال»!

كتب عصمت منصور:

كان يمكن ليوم الاثنين، الحادي والعشرين من كانون الأول الماضي، أن يكون يوما عاديا، وأن يسجل واحدا من عشرات حوادث الطرق التي تقع على الشوارع بشكل يومي، لولا أن هذا الحادث نتج عن مطاردة كانت الشرطة الإسرائيلية هي الطرف الأول فيها، أما الطرف الآخر المستهدف باللاحقة فقد كان مجموعة من الفتية الذين ينتمون إلى ما بات يعرف بـ«شبيبة التلال»، وهي مجموعات تعد بالمئات من الجيل الثاني من المستوطنين ممن كرسوا جل وقتهم ولاعوا حياتهم وشكلهم الخارجي ونمط معيشتهم من أجل تحقيق هدف واحد وهو: احتلال التلال والاستيطان في كل بقعة أرض ممكنة في الضفة الغربية (إسرائيل التوراتية) وفرض أمر واقع استيطاني على الأرض يكبل الدولة ويجعل قرارها بالانسحاب من مستوطنات الضفة بلا أي قيمة فيما لو قررت يوما ما ذلك.

الحادث الذي انتهى بموت أهوفيا سدنك، وهو أحد أعضاء «شبيبة التلال»، فخر موجة من ردود الفعل الغاضبة لدى المستوطنين وقادتهم ممن تظاهروا في القدس لأيام للمطالبة بالتحقيق في الحادث الذي يعتبرونه جريمة مقصودة تترجم حالة التوتر والعلاقة المركبة بين «شبيبة التلال» والمنظومة الأمنية والشرطية في دولة الاحتلال، متجاهلين تماما رواية الشرطة التي تلقي اللوم على المستوطنين الذين رفضوا الانصياع للأوامر وفضلوا الهرب بعد أن نفذوا اعتداء بالجماعة ضد سيارات فلسطينيين في أحد شوارع الضفة الالتفافية. موجة الاحتجاجات والغضب وما رافقها من حالة من التعاطف مع أهوفيا أعادت إلى الواجهة من جديد نشاط مجموعات «شبيبة التلال» التخريبي في الضفة المحتلة وتاريخها الحافل بالصدام مع قوات الجيش والشرطة والعلاقة المعقدة بينها وبين قادة المستوطنين والصهيونية الدينية.

لقد احتل الحادث الذي جاء بالتزامن مع انهيار الائتلاف الحكومي والتوجه إلى انتخابات جديدة، عناوين الأخبار لأيام، واستقطب ردود فعل متباينة من قبل سياسيين وأعضاء كنيست وحاخامات، وملا مساحة واسعة في وسائل التواصل الاجتماعي، وهو ما يندر باستغلال حالة التعاطف التي نتجت عنه وعن موت أهوفيا من أجل إعادة تقديم هذه المجموعات بشكل إيجابي وإضفاء شرعية على وجودها ونشاطها، والتشجيع على المزيد من التغاضي عن اعتداءاتها اللفظية والجسدية ضد الشرطة وقوات الأمن.

إن هذه الخشية أصبحت أكثر ملموسية، وتم التعبير عنها صراحة من خلال نشر التصريحات المسربة التي نقلتها صحيفة «هآرتس» على لسان قادة كبار في الشرطة، ممن تذمروا وانتقدوا بشدة غياب الدعم العلني

والصريح من قبل المستوى السياسي لأفراد الشرطة الذين يتصدون لمظاهرات ونشاط المستوطنين وتحديدا من قبل وزير الأمن الداخلي أمير أوحانا، الذي فضل زيارة عائلة أهوفيا وامتنع عن التعليق على الاتهامات التي وجهوها بحضوره للشرطة وأفرادها. وجدت الشرطة نفسها دون دعم وغطاء واضح وقوي من المستوى السياسي في مواجهة اتهامات واعتداءات المستوطنين، وموجة التحرير والشيطنة التي تتعرض لها، ويقودها أعضاء كنيست مثل بتسلئيل سموتريتش الذي حاول أن يخترق منع الشرطة والتوجه إلى مكان الحادث لمساندة المستوطنين المتواجدين هناك، وحاخامات كبار أمثال حاخام مدينة صدف المعروف بمواقفه العنصرية المتطرفة شموئيل إلباهو، والذي وجه في أحد دروسه الدينية التي نشرت صحيفة «يسرائيل هيووم» مقاطع منها، إصبع الاتهام لأفراد الشرطة واتهمهم بالانتقائية وطالب بإقالتهم ومحاسبة من أعطاهم الأوامر، مقابل مطالبته بالانحناء احتراماً أمام ظاهرة «شبيبة التلال»، كل هذا دفع مصدرا أمنيا إسرائيليا لأن يصرح لقناة «كان» الإخبارية أن الشرطة الإسرائيلية فقدت السيطرة أمام عنف «شبيبة التلال»، وأن العنف الذي يمارسه المستوطنون ضد الشرطة الإسرائيلية «تخلله عمليات دفع وشم وكدمات، وإلقاء حجارة، وأنهم تمكنوا من ردع عناصر الشرطة، وبانت عناصر الشرطة تخاف من الخروج من مركباتهم لاعتقال مثيري الشغب» وأن هذا «الإجراء سيؤدي لعمليات انتقامية في ظل وقوف قيادات المستوطنين جانبا، وصمتهم على العنف، وأن هناك حاجة لاتخاذ إجراءات لمنع استمرار العنف الذي سيؤدي إلى كارثة وموت».

جيل ثان أكثر عدوانية

إلى جانب المظاهرات التي احتشد فيها مئات المستوطنين من مختلف مستوطنات الضفة أمام مقر الشرطة الإسرائيلية في القدس، أقدمت مجموعة صغيرة من «شبيبة التلال» على إقامة بؤرة استيطانية جديدة في المكان الذي وقع فيه الحادث الذي أدى إلى موت أهوفيا على أراضي قرية فلسطينية مسالمة هي قرية دير جريز شرقي مدينة رام الله. إقامة البؤرة الجديدة يعتبر الرد التقليدي الذي يميز سلوك وأيديولوجيا «شبيبة التلال»، وهو استغلال حالة الإرباك والللحقات الساخنة وانشغال الإعلام من أجل تدفيع الفلسطينيين الذين لم يكن لهم أي ذنب ولا يعتبرون طرفا في الحادث (إلا لكونهم ضحايا اعتداءات هذه المجموعات) الثمن، وزرع مزيد من الحقائق على الأرض وفرض واقع استيطاني جديد بعيدا عن المؤسسة ومنظومتها وأولوياتها واعتباراتها الداخلية والخارجية. تحولت البؤرة الجديدة خلال ساعات إلى بؤرة مواجهة بين سكان القرية مالكي الأرض والمستوطنين الذين

صدمة «القتلاع» التي عاشها في غوش قطيف، وهو ما بات يشكل خطرا ليس على الفلسطينيين فحسب، بل على العلاقة المعقدة بين أذرع الأمن والمؤسسة الحاكمة وبين قادة المستوطنين، الذين لا يعرفون كيف يحتوونهم.

لا تتوافق هذه النظرة الطهرانية الأقرب إلى نمط الحياة الصوفية، والتي حاولت عائلة أهوفيا أن تسوقها للجمهور الإسرائيلي وأن تسحبها على بقية أفراد «شبيبة التلال»، مع نظرة أجهزة أمن الاحتلال لهم والتي ترى فيهم خطرا أمنيا جديدا وتهديدا للاستقرار الهش في الضفة المحتلة وعامل احتكاك وتوتير دائم مع الفلسطينيين، ولا حتى مع الصورة التي كونها الإعلام الذي يرى فيهم مجموعات فوضوية عنيفة ومتطرفة لا تنصاع للقانون، والأهم أنها تتنافى مع نظرة قادة المستوطنين أنفسهم والذين يكونون لهم مشاعر متناقضة ومتضاربة تتراوح بين التنبني والإعجاب، وما بين اعتبارهم مجموعة منفلة وغير ناضجة، وتعيش في خطر وحالة من الانحراف وهو ما يجعلها بحاجة إلى إعادة تأهيل من جديد في أطر تربوية ومؤسسية خاصة كما حدث مع تجربة مؤسسة «إتجار بيت إيل» التربوية التي تختص بمعالجة المتسربين من الأطر التعليمية والتي حاولت أن تدمجهم في مؤسسات الدولة التعليمية وأن تحفزهم للعودة إلى المدارس، وفق ما نشره موقع «زمان يسرائيل».

مناخ مؤات

يتكرر منذ حادثة مقتل أهوفيا مشهدان متوازيان يختصران الحالة العامة التي وصلت إليها إسرائيل ومدى القوة في فرض أجندة «شبيبة التلال» على المؤسسة والراي العام: الأول للمواجهات شبه اليومية بين سكان قرية دير جريز وقوات جيش الاحتلال التي تحرس البؤرة الاستيطانية التي أقيمت في مكان الحادث، والثاني للمظاهرات والصدامات التي يشارك فيها مئات المستوطنين في القدس احتجاجا على مقتل أهوفيا، وفي المشهدين تتجسد الأرضية الخصبة التي تجعل ظاهرة «شبيبة التلال» تعيش أفضل مراحل انتعاشها وإعادة إنتاجها وإنتاج صورتها من جديد. يتجسد في المشهد الأول مأزق الجيش والإدارة المدنية والشرطة التي تجد نفسها في وسط ساحة مواجهة عنيفة وغير متوقعة ولا مبررة تستنزفهم وتفرض عليهم أجندة أمنية مختلفة تتنافى مع توجهات منظومة الأمن وأولوياتها التي تسعى إلى تسكين الضفة ومنع انفجار الأوضاع الأمنية فيها، وكل ذلك بسبب سلوك «شبيبة التلال» وقرارهم استغلال اللحظة المواتية لفرض أمر واقع جديد. أما المشهد الثاني فيجسد حالة التراخي والوهن السياسي وعدم الرغبة التي تصل إلى حد التواطؤ في التصدي الحازم لادعاءات المستوطنين وهجومهم على

الشرطة وعدم الدفاع عن روايتها وهو ما أكسب «شبيبة التلال» المزيد من الالتفاف حولهم وقطع حالة التردد التي كان يعاني منها قادة المستوطنين والتسلح بجرأة نحو الاقتراب أكثر في احتضان هذه الفئة.

المسؤول عن هذه الحالة هو دون شك الحالة السياسية العامة التي تشهدها إسرائيل منذ عقد من الزمان من حكم اليمين المتطرف برعاية بنيامين نتنياهو، والذي وجد في المستوطنين والأحزاب الصهيونية الدينية والقومية حليفا استراتيجيا وطبيعيا من أجل ضمان بقائه في الحكم، وتبنيه خطابا شعبويا تحريزيا معاديا للسلام ومنظومة القضاء ومنظومة إنفاذ القانون وشنه حربا عنيفة على الإعلام وهو ما دفع نحو الانحدار أكثر نحو الفاشية وعزز من حضور وهيمنة اليمين على مفاصل الدولة الحساسة في ظل انحسار وتلاشي دور وحضور القوى اليسارية والليبرالية عن المشهد.

هذه السياسة التي أوجدت الأرضية الخصبة أمام هذه الجماعات كي تنتعش وتعيد تجديد نشاطها، تكثفت بشكل ملحوظ في السنتين الأخيرتين، بسبب الأجواء الانتخابية التي تعيشها إسرائيل ومنافسة انحصرت بين تيارات كلها محسوبة على اليمين أو اليمين المتطرف، والذي يتنافس على نفس القاعدة من الأصوات وتحديدا أصوات المستوطنين، وأيضا بسبب تبني خطة الضم للأراضي المحتلة وإشاعة أجواء معادية لحل الدولتين وإمكانية الانسحاب من الأراضي المحتلة ولو نظريا، وتحويل موضوع الضم في شكله ومساحته وموعد تنفيذه إلى العنوان رقم واحد في الأجندة الانتخابية لدى أحزاب اليمين، وهو ما أعلى شرعية أكبر لفكرة الاستيلاء على الأرض واحتلال التلال والتضييق على الفلسطينيين واستسهال الاعتداء عليهم والمس بهم.

عامل آخر ربما يساهم في إعادة إنتاج هذه الجماعات لذاتها ولخطابها الفاشي وممارساتها العنيفة، هو طرح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لصفقة القرن» التي أعطت شرعية للاستيطان والضم على حساب الحل السياسي، والتي تبعتها توقيع إسرائيل اتفاقيات تطبيع علاقات علينية مع عدة دول عربية بدءا من الإمارات العربية المتحدة والبحرين ومن ثم السودان والمغرب. إن هذه الاتفاقيات التي خلت من أي ذكر لحقوق الفلسطينيين المشروعة، والتي فشلت في انتزاع اعتراف من تنتيهاو بالمرجعية الدولية وحل الدولتين، وتجاهلت ممارسات الاحتلال ولم تشتت عن إنهاءه ولا طالبت بإخلاء المستوطنات، أعطت جرعة قوية لليمين للتمادي في ممارساته وفرض الوقائع على الأرض، والتسامح أكثر مع ظواهر كانت تعتبر شاذة وهامشية ومضرة مثل ظاهرة «شبيبة التلال»، التي سينظر لها على أنها طليعية ورأس حربة في المسعى الممحم لكسب الوقت والقضاء على فرص الحل فيما تبقى من عمر حكم اليمين.

قيد الطبع

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

الأراضي المُفرغة

جغرافيا قانونية لحقوق البدو في النقب

ترجمة: ياسين السيد



العلاقات التركية - الإسرائيلية: مصالح عميقة وتوتر فوق السطح!

كتب نهاد أبو غوش:

حسم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الجدل بشأن علاقات بلاده بإسرائيل، وأقر في تصريحات علنية، ومفاجئة للبعض، بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٥ - وكان خارجا من صلاة الجمعة- أن بلاده ترغب في تحسين علاقاتها بإسرائيل، منتقدا السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، ومحملا المسؤولين في أعلى هرم السلطة السياسية في إسرائيل مسؤولية تردي العلاقات الثنائية. كما أكد أردوغان في التصريح نفسه استئخاف العلاقات الأمنية والاستخبارية بين الجانبين، في وقت يؤكد المتابعون وتدعمهم الإحصائيات الرسمية بأن العلاقات الاقتصادية والأمنية بين الجانبين لم تتوقف على الإطلاق، على الرغم مما شاب العلاقات السياسية من توترات علنية وصلت ذروتها خلال أحداث «مرمرة» (١) وتفاقمت بعد كل جولة حربية خاضتها إسرائيل ضد قطاع غزة والفلسطينيين بشكل عام، ووصلت إلى درجة سحب السفراء، وتبادل الهجمات السياسية والشخصية بين القادة.

تصريحات أردوغان تؤكد ما ذهب إليه أغلب المراقبين والمحللين، وتفسر اللغز الذي طالما حير الجمهور في كل مرة يطرح فيها موضوع العلاقات التركية- الإسرائيلية، فالعلاقات إذن متوترة ظاهريا، ولكنها مستمرة وقوية في الواقع العملي، وتتغذى يوميا بازدهار التجارة والسياحة وسائر ميادين العلاقات الطبيعية، مع الإشارة إلى أن مصطلح التجارة يشمل بشكل خاص تجارة السلاح وما تلميه هذه التجارة النوعية من تعاون أمني وعسكري.

إشارات تركية للمصالحة

قبل تصريحات الرئيس التركي، رصد عدد من المحللين والمراقبين الإسرائيليين عددا من بوادر تحسن العلاقات، فالكاتب تسفي برئيل رصد في مقال له في «هآرتس» بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/١٣ بعض الإشارات التي أبدتها تركيا وتظهر فيها رغبتها في تحسين علاقاتها مع إسرائيل، ومن هذه الإشارات قيام رئيس الاستخبارات التركية هاكان فيدان بزيارة لم يعلن عنها لإسرائيل في شهر تشرين الثاني الماضي، ورن الفعل التركي الهادئ تجاه قرار المملكة المغربية تطبيع علاقاتها مع إسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية طبيعية بين البلدين، ونقل برئيل عن وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو قوله إن لكل دولة الحق في إقامة علاقات مع أي دولة تريدها». ويأتي ذلك على النقيض تماما من الموقف التركي إزاء التطبيع الإماراتي- الإسرائيلي، حيث هاجم أردوغان ومسؤولو حكومته ما أسموه «الموقف المناق» لإمارات تجاه الفلسطينيين.

كما ينقل برئيل عن مصادر رسمية أن تركيا أرسلت إشارات لرغبتها في تسمية سفير جديد في تل أبيب، خلفا للسفير الذي سحبته انقره في العام ٢٠١٨ في أعقاب موجة تصعيد إسرائيلية ضد الفلسطينيين في قطاع غزة، ويتردد اسم السفير التركي الشاب أوفوك أولوتاش (٤٠ عاما) والذي يجيد اللغة العبرية لشغل هذا المنصب، ويلحظ برئيل أن إسرائيل ليست متلهفة، بل مترددة تجاه البالد التركية الممدودة، ويعدد أسبابا عدة للتوجه التركي من بينها المخاوف من عقوبات قد تفرضها واشنطن بسبب شراء صواريخ إس ٤٠٠ الروسية، ودخول شركة تركية كبرى للمقاولات مناقصة لتسيير ميناء حيفا في منافسة مع عدد من الشركات الدولية بينها شركة إماراتية، وهو أمر لا يمكن حسمه بمعزل عن العلاقات السياسية.

من جانبه يتفق المؤرخ الإسرائيلي والخبير في الشؤون السورية إيلال زيسر مع برئيل في رصد الإشارات التركية الهادئة لتحسين العلاقات، وهو يفسر في مقال له في جريدة «يسرائيل هيوم» بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/١٢، التوترات التي شهدتها العلاقات الأخير بما أسماه التصريحات الجنوبية والاستفزازية للرئيس أردوغان، والتي كان الهدف منها خدمة مصالحه السياسية الداخلية بحسب ما يقول زيسر، الذي يجزم بأن ظاهر التصريحات شيء، وما كان يجري فعلا شيء آخر تماما. فالعلاقات بين الجانبين التركي والإسرائيلي ظلت متينة وقوية والسطح، وذلك انطلاقا من الحقيقة البسيطة والباردة وهي أن هذه العلاقات تقوم على أساس المصالح، وهو يسرد عددا من الأسباب الإضافية لتفسير التوجه التركي من بينها التوترات التي شابت علاقات تركيا بأوروبا، وحاجة أنقرة للتفاهم مع إسرائيل بشأن غاز شرق المتوسط، وإمكانيات ضخ الغاز الإسرائيلي لأوروبا عبر تركيا، وهو يخلص إلى أن التوترات بين تركيا وإسرائيل ليست عداوة بل منافسة. وكما سلف، لا يستقبل كل الإسرائيليين الإشارات التركية بسود وترحاب، فسيث فرانزمان، محرر شؤون الشرق الأوسط في صحيفة «جيروراليم بوست»، يحذر إسرائيل من الاستجابة لهذه المبادرات التركية مدعيا أن هدفها تخريب علاقات إسرائيل بكل من قبرص واليونان وكذلك بدولة العراق العربية المنشأ.

نبرة فرانزمان العدائية هذه تجاه تركيا ليست وليدة رغبات هذا الكاتب وحده، بل هي تعبير عن قطاع فاعل ومؤثر في الحلية السياسية الإسرائيلية، فلطالما اتخذ سياسيون وقادة إسرائيليون مواقف عدائية ومشككة تجاه تركيا مثلما فعل أفيغدور ليبرمان طوال الوقت الذي شغل فيه منصب وزير الخارجية وخاصة في الفترة بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٢ التي شهدت ذروة التازم أحداث سفينة مرمرة فظل يهاجم تركيا ورئيسها.

انعطافة حزب العدالة والتنمية

مرت العلاقات التركية- الإسرائيلية بأطوار عديدة من المد والجزر، ولكنها اتخذت منعطفًا حادا ومميزًا منذ وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة منذ مطلع القرن الحالي (٢٠٠٢)، حيث تميزت فترة حكم هذا الحزب بتخفيف حدة الاندفاع والتهاافت على الانضمام للاتحاد الأوروبي باي ثمن، وغالبا من موقع ضعف، والتركيز بدلا من ذلك على محيط تركيا الإقليمي والذي يشمل جيران تركيا، ودول آسيا الوسطى المستقلة عن الاتحاد السوفييتي السابق وتشمل ست دول يعتبرها القوميون الأتراك جزءا من الأمة التركية الكبرى وهي تركمانستان، وقيرغيزيا، وأوزبكستان، وطاجكستان، وكازاخستان بالإضافة للجارة أذربيجان، وسورية والعراق والأردن وفلسطين، كما شملت اهتمامات تركيا معظم الدول التي كانت تابعة، أو خضعت في وقت من الأوقات، للامبراطورية العثمانية مثل دول البلقان وخاصة البوسنة وصربيا، والقوقاس (وهذه كلها تابعة للفيدرالية الروسية ولذلك تقتصر علاقات تركيا بها على الطابع الثقافي والتجاري) وحتى المجر. وكذلك شملت دولا تقابل تركيا على الجانب الآخر للمتوسط مثل تونس وليبيا، وصولا لمعظم الدول التي استأجرت أول ميناء سواكن لتشفيله، وكل من الصومال التي زارها أردوغان وجيبوتي وأثيوبيا، ويمكن تتبع اهتمامات تركيا الإقليمية هذه من خلال ملاحظة انتشار مكاتب التعاون التركي (تيكا) التي افتتحت لها مقرات وتنفذ برامج في معظم هذه البلدان. ترافق هذا الاهتمام مع نمو اقتصادي تركي ملحوظ وضع اقتصاد هذه الدولة المركزية في الإقليم في المرتبة ١٧ عالميا بحسب ترتيب الاقتصادات الكبرى وفقا لحجم الناتج الإجمالي، ومن الطبيعي أن تضعها هذه الاهتمامات وهذه المرتبة في صدام مع الدولة التي تطمح إلى بسط هيمنتها المطلقة على المنطقة والإقليم، أي مع إسرائيل التي نجحت هي الأخرى خلال الفترة عينها في تسجيل قفزات من النمو الاقتصادي، وتحقيق اختراقات مهمة للمحيط العربي الذي كان مغلقا ومعاديا على امتداد عقود خلت.

قبل الانعطافة التي جاء بها حزب العدالة والتنمية، تميزت العلاقات التركية- الإسرائيلية لعقود طويلة بكونها علاقات ممتازة في مختلف الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية، حيث تراكمت أول دولة ذات

أغلبية سكانية مسلمة تعترف بإسرائيل في العام ١٩٤٩، وقد فسر ذلك بالتوجه الغربي لتركيا وعضويتها في حلف الناتو، فضلا عن الحساسيات التي تميز علاقاتها بالعالم العربي إما نتيجة لتاريخ العثمانيين، وإما لوجود إشكالات حدودية والصراع على مصادر المياه مع دولتين عربيتين جارتين هما سورية والعراق (مشكلة كركوك مع العراق، ولواء الاسكندرونة مع سورية والأكراد بالنسب للدول الثلاث) وهما عدوان لدودان لإسرائيل في الوقت نفسه.

عقيدة الأطراف لبن غوريون

سبق لإسرائيل أن اعتمدت ما سمي بعقيدة الأطراف» التي اعتمدها رئيس الحكومة الأول دافيد بن غوريون، والتي تقوم على «تطويق» دول الطوق العربية المعادية، من خلال إقامة علاقات تحالف مميزة مع الدول التي تحيط بالعالم العربي، مثل تركيا وإيران وأثيوبيا، وبرزت الحاجة الماسة لمثل هذه العقيدة مع صعود التيار الناصري في مصر والعالم العربي وما مثله هذا التيار من تحد لإسرائيل من جهة، والدول الموالية للغرب التي شجعتهأ أميركا على تشكيل حلف بغداد للوقوف في وجه ما سمي المد الشيوعي، على أن ينأى الحلف الذي تأسس من بريطانيا وتركيا وإيران الشاه وباكستان والعراق، بنفسه عن الصراع العربي- الإسرائيلي.

في أيام الجبوحة، كان المسؤولون من الطرفين يسهبون في تعداد أسباب الود والوثام التركي- الإسرائيلي، من توقع أن تلعب تركيا دورا في تحقيق السلام بين إسرائيل وسورية (قبل الحرب الأخيرة) إلى افتراض أن تلعب إسرائيل دورا في مساعدة تركيا بالانضمام للاتحاد الأوروبي، إلى استدعاء دور تركيا في مساعدة اليهود زمن المحن والمصائب كما قال السفير التركي السابق في تل أبيب نامق تان والذي قال أيضا بأن الديمقراطية هي عامل جامع للبلدين! بحسب التقرير الاستراتيجي لمركز مدار العام ٢٠٠٩.

مصالح استراتيجية

يرد في معظم التقارير الاستراتيجية السنوية التي أصدرها مركز مدار خلال السنوات السابقة، ذكر العلاقات التركية- الإسرائيلية مقترنا بالحديث عن التوتر والأزمات، والتي لم تقتصر على تصريحات المسؤولين من البلدين فقط بل وصلت إلى إلغاء مشاركة سلاح الجو الإسرائيلي في المناورات المشتركة العام ٢٠٠٩ (تقرير مدار العام ٢٠١٠).

وعلى الرغم من هذه التوترات السطحية، يؤكد الجنرال عاموس غلعاد أن العلاقات الأمنية بين البلدين ناشئة عن مصالحهما الاستراتيجية، وأن ليس لإسرائيل بديل عن تركيا، كما أن لإسرائيل مصلحة أكيدة في انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.

وترصد تقارير مدار بين العامين ٢٠١٥ و٢٠١٩) إعداد

الدكتور مهند مصطفى) هذه المعادلة الغريبة، وهي استمرار توتر العلاقات السياسية بين القيادات التركية والإسرائيلية والتي وصلت إلى اتهامات قادة البلدين لبعضهما البعض بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية (أردوغان ضد نتنياهو بخصوص الفلسطينيين في غزة، ونتنياهو ضد أردوغان بخصوص الأكراد في سورية)، مقابل ذلك واصلت العلاقات الاقتصادية والتجارية نموها وازدهارها، وهو ما يفسره تقرير العام ٢٠١٩ بأن كلا البلدين يعتمدان السياسات النيوليبرالية التي يمكن للسوق فيها أن تتحرك لوحدها بمعزل عن توجيهات وتدخلات السياسيين، لكن ذلك لم يمنع بعض القادة السياسيين من استخدام نفوذهم للتأثير أو الحد من هذه العلاقات طالما أن الأمور السياسية ليست على ما يرام، مثلما فعل وزير الزراعة الإسرائيلي في العام ٢٠١٨ أوري أريئيل الذي أصدر تعليمات لوزارته بوقف الاستيراد من تركيا داعيا باقي الوزراء إلى أن يحذوا حذوه.

العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل توظرها وتدعمها أربع اتفاقيات تجارية هي معاهدة الاستثمار الثنائية وهي الاتفاقية التي دخلت حيز النفاذ في العام ١٩٩٦، وتتيح للمستثمرين من كلا الدولتين وصولا أسهل إلى أسواق الدولة الأخرى، ومعاهدة أحكام الاستثمار، ومعاهدة تجنب الازدواج الضريبي، أما الرابعة والأهم فهي اتفاقية التجارة الحرة التي دخلت حيز النفاذ في أيار ١٩٩٧ وبموجبها تلغى الرسوم الجمركية والحواجز غير الجمركية، وقد شملت الاتفاقية أيضا العديد من المجالات المتعلقة بالتجارة، مثل تدابير الصحة والصحة النباتية والضرائب الداخلية وميزان المدفوعات والمشتريات العامة ومساعدات الدولة وحقوق الملكية الفكرية ومكافحة الإغراق وتدابير الحماية وقواعد المنشأ.

نمو مستمر في حجم التجارة

وتظهر إحصائيات التجارة بين البلدين نموًا سنويا مطردا لحجم المبادلات التي ظلت تميز دائما لمصالح تركيا، التي تعد سادس أكبر شريك تجاري لإسرائيل بحسب أرقام مركز التجارة الدولية، وهو وكالة مشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية ومقرها في جنيف. وقد ارتفعت الصادرات التركية لإسرائيل من نحو مليار ونصف المليار دولار في العام ٢٠٠٩، إلى قرابة خمسة مليارات دولار في العام ٢٠١٩، بينما ظلت الصادرات الإسرائيلية لتركيا تتراوح بين مليار وملياري دولار في الفترة عينها.

ويمكن لأي مستهلك في إسرائيل أن يعاين بنفسه طيفا واسعا من أنواع السلع الإسرائيلية التي تملأ رفوف المتاجر وتشمل كل أنواع المواد الغذائية والمشروبات، وصناعات الملابس والأحذية، والأدوات المنزلية، لكن الحصة الكبرى من الصادرات التركية تشمل المركبات (١٨ في المئة)، وهي بالأساس تتنوع لوكالات يابانية وكورية

وأوروبية أقيمت في تركيا بسبب موقعها الجغرافي، والحديد والصلب (١٦ في المئة) بالإضافة للبلاستيك والألات والإسمنت. أما الصادرات الإسرائيلية لتركيا فتشمل المعدات العسكرية من أسلحة وذخائر وتقنيات حديثة، ومنتجات كيميائية، ومواد بلاستيكية، وأجهزة تقنية، وأدوية، وأجهزة وتكنولوجيا زراعية وهندسية. وكانت تركيا وما زالت الوجهة السياحية الأبرز للإسرائيليين نظرا لموقعها الجغرافي القريب، وتنوع الخدمات السياحية وانخفاض كلفتها. وكان هذا القطاع الأكثر تأثرا بأزمة العلاقات والتوترات بين الجانبين حيث انخفض عدد السياح الإسرائيليين إلى تركيا بشكل بالغ الحدة من نحو ستمئة ألف سائح في العام ٢٠٠٨، إلى ما دون الثمانين ألفا في العام ٢٠١١ وذلك تأثرا بأزمة مرمرة التي خلقت أجواء مشحونة حتى على المستوى الشعبي، لكن أعداد السياح عانت للارتفاع التدريجي واقتربت في العام ٢٠١٩ من العودة إلى المعدلات التي كانت قبل مرمرة. تبقى العلاقات التركية- الإسرائيلية إذن مستندة إلى شبكة عميقة وواسعة من المصالح المتبادلة، ومن الصعب أن تهرها تصريحات إعلامية وتوترات فوق السطح، وخاصة أن هذه التوترات مرتبطة بشخصين اثنين هما بنيامين نتنياهو ورجب طيب أردوغان، ومن المفارقات أن خصوم نتنياهو هو يشبهونه بأردوغان في إشارة إلى ميلهما للتسلط والحكم الفردي، وهذه السمة بالضبط هي التي أوجدت لهما معبدا مشتركا هو الرئيس الأميركي المنتهية ولايته دونالد ترامب!

هوامش:

حادثة مرمرة، أو «مافي مرمرة» عملية عسكرية نفذتها قوات الكوماندوز الإسرائيلية في ٣١ أيار ٢٠١٠ ضد أسطول الحرية، وهو مجموعة من ٦ سفن حملت نحو ٦٠٠ متضامن ونشطاء سلام من ٥٠ بلدا، معظمهم أتراك، وبينهم نواب ومصابيون والرئيس التونسي السابق المنصف المرزوقي والمطران كبوشي، حاولوا كسر الحصار الإسرائيلي على غزة، فقصدت لهم القوات الإسرائيلية بينما كانت السفن في المياه الدولية في عملية أسمتها إسرائيل «نسيم البحر» أو «رياح السماء» ما أدى إلى مقتل ما بين ٩ إلى ١٢ متضامنا حيث عرفت أسماء ٩ منهم واعتبر ثلاثة في عداد المفقودين. واستخدمت القوات الإسرائيلية الرصاص الحي والغاز. وأدت هذه العملية إلى توتر شديد في العلاقات التركية- الإسرائيلية، وتركيا وصفت ما جرى بالمجزرة والجريمة وإرهاب الدولة، وتعهدت بملاحقة إسرائيل في المحاكم الدولية، ووضعت شروطا لعودة العلاقات مع إسرائيل إلى طبيعتها ومنها اعتذار إسرائيلي صريح وتعويض الضحايا، وهذا ما تم فعلا حيث اعتذر نتنياهو عما جرى لكن الشرط الثالث وهو فك الحصار عن غزة لم ينفذ.

قيد الطبع

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

قضايا إسرائيلية (٨٠)

محور العدد:

إسرائيل في أفريقيا: سيرورة تطور العلاقات





إسرائيل، أكثر من أداة عنيفة لاغتيال فلسطين جيو- سياسياً.

دراسة جديدة لـ «مركز مولاد»: حل الدولتين الأفضل لضمان أمن إسرائيل!

كتب سليم سلامة:

أحد العناصر المركزية في أسباب تضالّ الإيمان والثقة بإمكانية حل الدولتين بين الجمهور الإسرائيلي، اليهودي، بشكل عام، هو «الخوف من المس بالأمن القومي اليهودي»، الذي كرسه طروحات الأحزاب والقوى والشخصيات السياسية الإسرائيلية الصهيونية المختلفة، عبر وسائل الإعلام الإسرائيلية ومن خلالها، ضمن سعي منهجيّ متواصل على مدى عشرات السنوات، والبحث الذي أجراه د. عومر عينايف ونشر في كتاب صدر في نهاية الشهر الأخير عن «مركز مولاد - لتجديد الديمقراطية في إسرائيل»، تحت عنوان «الأمن في واقع وجود دولتين»، هو الأول من نوعه الذي يحاول مقارنة هذه المسألة، بما فيها من حجج وادعاءات، تفكيكها، البحث فيها والخلوص إلى استنتاجات هامة جداً بشأنها، في مقدمتها استنتاج مركزي يجزم بأن «أمن إسرائيل القومي ليس أنه لن يتأذى من جزاء قيام دولة فلسطينية إلى جانبها، وإنما هو الإمكانية الأكثر صواباً وحكمة لضمان المصالح الإسرائيلية، وعلى رأسها مسألة الأمن القومي، على المدى البعيد».

صاحب هذا البحث، د. عومر عينايف، هو زميل بحث في مركز «مولاد» وفي «معهد دراسات الصهيونية وإسرائيل» على اسم حاييم وايزمان في جامعة تل أبيب، كما عمل باحثاً وحرراً في «معهد دراسات الأمن القومي» ويكتب مدونة خاصة ضمن صحيفة «هآرتس». كان قد عالج، في أطروحته لنيل درجة الدكتوراه من جامعة تل أبيب، موضوع «علاقات اليهود والعرب وكرة القدم إبان الانتداب البريطاني في أرض إسرائيل - فلسطين».

يأتي هذا البحث استكمالاً لسلسلة من الأبحاث والدراسات التي أجراها مركز «مولاد» حول الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني من زاوية الأمن القومي الإسرائيلي، والتي كان من بينها: الميزان الاستراتيجي لخطّة الانسحاب من/ الانفصال عن قطاع غزة؛ الأعباء الأمنية المترتبة على المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية؛ ومن إدارة الصراع إلى إدارة التسوية، والتي ترسم منها صورة واضحة تؤكد أن ثمة لإسرائيل مصلحة حيوية، وجودية، في إنهاء الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني على أساس معادلة الدولتين للشعبين.

يستند البحث الحالي إلى مقابلات أجريت مع خبراء أمنيين، رسميين وغير رسميين، سابقين، ويعرض الدلالات والأبعاد الأمنية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب دولة إسرائيل، كما يحلل (ويثبت!) أسباب كون حل الدولتين الهدف الأكثر أمناً والأقل خطراً على دولة إسرائيل، وذلك من خلال عرض تفصيلي موسع وشامل لجميع البدائل المطروحة ومن خلال التصدي، البحثي، للتخوفات والتهديدات الأساسية المتداولة والشائعة في السجال الإسرائيلي العام، كجزء من الحجج المعتمدة لرفض هذا الخيار ومعارضته.

وَرَعَ هذا الباحث، المؤلف، كتابه على سبعة فصول هي

التالية: ١. وهم الوضع القائم؛ ٢. عرض عام لإطار الترتيبات الأمنية؛ ٣. السؤال المفتاحي: إلى أي حد يمكن الاعتماد على الفلسطينيين والثقة بهم؟؛ ٤. التهديدات المحتملة وطرق مواجهتها؛ ٥. خرافة الفائدة الأمنية من المستوطنات؛ ٦. دور التسوية السياسية مع الفلسطينيين في حفظ أمن إسرائيل؛ ٧. تلخيص. تسبق هذه الفصول كلها «مقدمة» بعنوان «المخاوف الأمنية كعامل مركزي في معارضة أية تسوية سياسية» وتليها قائمة بالمصادر والمراجع التي اعتمد عليها الباحث في بحثه هذا.

«الهدوء الحالي مجرد وهم»

يصف الباحث، في مقدمة كتابه، اللحظة الزمنية التي يعيشها الإسرائيليون الآن بأنها «مثيرة للبلبل»، إذ «ليس فقط أننا نعيش الآن العقد الأكثر هدوءاً وأمناً على امتداد الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني كله، وإنما نعيش سيلاً من الاتفاقيات السياسية بين إسرائيل ودول عربية مختلفة تثبت، ظاهرياً، صدق وصوابية منهج «إدارة الصراع» الذي اعتمدته الحكومات اليمينية في إسرائيل ويسحب الآن البساط من تحت الادعاء بشأن حيوية الاتفاق مع الفلسطينيين وكونه الشرط والمحطة الأولى في مسار المصالحة مع العالم العربي». ثم يتساءل: «ولهذا، فما هو السبب الوجيه الذي يمكن أن يؤدي إلى العودة إلى ذلك المسار (الفلسطيني) الذي أثبت فشله، مرة تلو أخرى، خصوصاً وأن هجر هذا المسار وإهماله يوصلان إلى نتائج سياسية أفضل بكثير مما يمكن توقعه حتى؟».

لكنه يضيف، على الفور، موضحاً ومؤكداً: «برغم الإغراء الشديد في الوقوع في أسر «روح العصر» هذه، إلا أن الجواب على السؤال أعلاه هو في غاية البساطة. فثمة بين جميع الذين أجرت معهم مقابلات لغرض هذا البحث، بمن فيهم مسؤولون رفيعون في الأجهزة الأمنية خلال السنوات الأخيرة، اتفاق إجماعي على حقيقة أن: الهدوء الحالي هو مجرد وهم... فعلى الرغم من التحسن الملحوظ في واقع الفلسطينيين في الضفة الغربية، وعلى الرغم من حالة العبث السياسي السائدة، إلا أن شعباً تحت الاحتلال العسكري لا بد وأن يكتفئ، بالضرورة، طال الزمن أم قصر». ويشير الكاتب هنا، في هذا السياق، إلى واقع أن «الثقة الجماهيرية بالأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية هي في الحضيض، بل ومن المرجح أن تزداد تدهوراً وسوءاً كلما تبين أن الحل السياسي قد أصبح بعيد المنال، أكثر فأكثر. وعندئذ، لا بد أن تتفجر أعمال العنف من جديد، كما حصل في مرات سابقة عديدة، ولا يمكن التكهن الآن بتوقيت هذا الانفجار، أشكاله ومداه، لكن من المؤكد أن هذا ما سوف يحصل فعلياً. وحين يحصل، لن نكون مستعدين له».

صحيح أن التغيرات الإقليمية التي حصلت خلال العقد الأخير، بما فيها بشكل خاص الاتفاقيات السياسية التي وقعت عليها إسرائيل مع عدد من الدول العربية خلال

السنة الأخيرة، تستدعي إعادة النظر والتمعن الجيو- سياسي من جديد في عدد من القضايا المختلفة، إلا أن ثمة متغيراً واحداً ثابتاً ينبغي الانتباه إليه والتوقف عنده، هو: في المنطقة ما بين نهر الأردن والبحر، يعيش نحو ١٤ مليون إنسان، إسرائيليون وفلسطينيين. من ضمن هؤلاء، يعيش ملايين الفلسطينيين تحت احتلال إسرائيلي ممتد منذ أكثر من خمسة عقود؛ وهو واقع لا يمكن أن تنهيه، ولا أن تغيره حتى، كل الزيارات والرحلات الجوية المباشرة ما بين الإمارات العربية المتحدة، البحرين والسودان وبين إسرائيل.

«حل الدولتين» و«حلول الدولة الواحدة»

من المعروف أن المخاوف الأمنية، سواء منها الحقيقية المبررة أم الموهومة المزعومة، شكلت ولا تزال تشكل أحد العوامل المركزية، إن لم تكن أولها وأهمها، في معارضة أية تسوية سياسية للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني منذ بداياته، قبل أكثر من مئة عام، والذي صيغت وعرضت خلال السنوات العديد من الحلول الممكنة لحله وإنهائه، لكن دون جدوى حتى الآن، إذ منيت جميعها بالفشل.

من بين تلك الحلول جميعها - يقول البحث - كان حل الدولتين الوحيد الذي تميز بدرجة عالية من التفصيل، الوضوح وقابلية التطبيق، من خلال تقسيم البلاد بين الشعبين اللذين يعيشان فيها، كما كان هذا الحل - ولا يزال - الأكثر قبولاً والأوسع اتفاقاً على صعيد المجتمع الدولي عموماً وقد كان موضع بحث ونقاش جديين خلال جميع جولات المفاوضات التي جرت بين الجانبين، الإسرائيلي والفلسطيني، ورغم أن العقد الأخير قد شهد رواجاً وشعبية ملحوظين لعدد من الأفكار والطروحات لحلول بديلة - التي يمكن تصنيفها جميعاً تحت عنوان «الدولة الواحدة» - إلا أن أياً منها لم يبلغ درجة كافية من النضوج والوضوح تضاهي ما بلغه «حل الدولتين». والأهم من ذلك، كما يضيف البحث، هو أن أياً من تلك المقترحات، «حلول الدولة الواحدة»، لم يقدم حلاً أو جواباً شافياً للمشكلة التي تمثل جوهر الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وهي أن «ثمة هنا شعبين متنازعين يتطلعان إلى تقرير المصير وبيضان الملكية على البلاد».

حتى اتفاقيات السلام والتطبيع الأخيرة التي جرى التوقيع عليها بين إسرائيل وعدد من الدول العربية، ورغم الإغراء الشديد في اعتبارها عصاً سحرية يمكنها تبديد الصراع الأساس، إلا أنها غير قادرة على تغيير هذا الواقع الأساس. ذلك أن مركزية «حل الدولتين» لا تزال تتجسد، كما يقول البحث، في مواقف الجمهور الإسرائيلي عامة، الذي يواصل التعبير - في غالبيته - عن تأييده لتقسيم البلاد باعتباره الخيار المفضل من جانبه، عن جميع الخيارات الأخرى. ويضيف الباحث، هذه هي الصورة التي ترسم، مرة تلو الأخرى منذ عشرات السنوات، من خلال استطلاعات الرأي العام التي تجري

في إسرائيل. وهذه هي أيضاً النتائج التي ظهرت من استطلاع الرأي الشامل الذي أجراه مركز «مولاد» في أيار ٢٠٢٠ وشارك فيه أكثر من ألف إسرائيلي. بالإضافة إلى استطلاعات الرأي العام تلك، يستعين الباحث أيضاً بنتائج محدثة خلصت إليها استطلاعات أخرى، في مقدمتها «مؤشر الأمن القومي» الذي يعده «معهد دراسات الأمن القومي» و«استفتاء الشعب» الذي يجريه «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» بالتعاون مع «المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية» برئاسة د. خليل الشقاقي، فقد أظهرت هذه الاستطلاعات والمسوح، وأخرى كثيرة غيرها أيضاً، أن ما يزيد عن نصف المواطنين في إسرائيل يؤيد «حل الدولتين» في إطار اتفاق سلام نهائي، ولكن، خلال العقد الأخير، وعلى خلفية الجمود السياسي المستمر مقابل الفلسطينيين وابتعاد الحكومات الإسرائيلية عن السعي نحو تحقيق تسوية سياسية معهم، حصل تراجع في نسبة الإسرائيليين المؤيدين لتقسيم البلاد، لكن بالرغم من ذلك لا يزال «حل الدولتين» هو الخيار المفضل لدى غالبية المواطنين في إسرائيل، بفارق كبير عن جميع الحلول الأخرى، المنافسة.

لكن، إلى جانب الأغلبية التي لا تزال تؤيد هذا الحل بصورة مبدئية، من بين المواطنين الإسرائيليين، تبين استطلاعات الرأي المختلفة وجهة إضافية ثابتة هي: عدم الثقة المتزايد باستمرار في القدرة على تحقيق هذا الحل بصورة فعلية. فقد ظهر في الاستطلاع الأخير، على سبيل المثال، أن ٥٢٪ يؤيدون حل الدولتين، بينما يعتقد ٣٣٪ فقط بأن هذا الحل قابل للتحقيق في المستقبل المنظور.

استناداً إلى العديد من المقابلات التي أجراها الباحث مع خبراء في مجال الأمن ومسؤولين رفيعين سابقين في الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، كما مع خبراء في مجال الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، من عدة توجهات ومدارس نظرية وسياسية مختلفة؛ واستناداً إلى جميع المواد المتوفرة بشأن جولات المفاوضات المختلفة التي جرت بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وكذلك إلى المبادرات والمقترحات السياسية التي طرحتها منظمات مدنية مختلفة، إضافة إلى عشرات الدراسات الأكاديمية وغير الأكاديمية، المقابلات والمقالات الصحافية، يخلص الباحث إلى «استنتاج مركزي شديد الوضوح»، كما يصفه، هو: ليس فقط أن الاعتبارات الأمنية لا تشكل عائقاً أمام تطبيق «حل الدولتين»، وإنما ثمة أساس متين، أيضاً، للافتراض بأن وضع إسرائيل الأمني والاستراتيجي سوف يشهد تحسناً جدياً وحقيقياً في حال قيام دولة فلسطينية إلى جانبها، في إطار اتفاقية سياسية.

من الواضح أن الدولة الفلسطينية لن تقوم في المستقبل المنظور - كما يؤكد البحث - لكن الباحث يرى أنه «بما أن هذا المسار لا يزال هو الأفضل والأكثر

صوابية بالنسبة لإسرائيل، والذي سيعود ليكون مساراً مركزياً طال الزمان أم قصر، فمن الجدير البحث فيه ومن الضروري فهم حقيقة أن الادعاء بأن حل الدولتين سيضع إسرائيل في وضع أمني سيء، مقارنة بوضعها الحالي، هو ادعاء غير صحيح، خاطئ ولا يستند إلى أي أساس واقعي، ولذا يجدر إزالته عن جدول الأعمال، منذ الآن».

في التحصيل الأخير، ينبغي على دولة إسرائيل - كما يؤكد البحث - الاختيار ما بين واقع الدولة الواحدة - وهو الواقع الذي سيغير حياة المواطنين في إسرائيل بصورة حادة جداً وقد يؤدي إلى الانزلاق نحو صراع دموي على غرار ما حصل في يوغسلافيا - وبين حل الدولتين. المعادلة السياسية الوحيدة المطروحة على جدول الأعمال اليوم، مشتقة من ومركزة على العديد من البرامج والخطط السياسية التفصيلية وعلى دعم جماهيري واضح ومتماسك هي تلك القضية بتقسيم البلاد بين الشعبين وإقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل. هذا ليس حلاً متكاملًا أو سهل التطبيق، لكن في نهاية المطاف ليس ثمة بديل آخر يقدم إجابات واضحة للمسائل الجوهرية والمركزية في الصراع: السيادة، الأرض والأمن. أي خيار تختاره إسرائيل سينطوي على مخاطر مختلفة، لكن التحدي - طبقاً لذلك - هو «كيفية إدارة المخاطر والتقليل منها إلى الحد الأدنى الممكن، لا محاولة تجنبها تماماً، ذلك أن محاولة تجنب القيام بأية خطوة عملية، بناء على فرضية أن الواقع القائم الحالي سيبقى على ما هو وسيستمر إلى الأبد، هي محاولة خطيرة جداً تتفاضى عن التغيرات الكثيرة والجوهرية التي تحصل في أرض الواقع وتغض الطرف عن المخاطر الأخذة في الازدياد وال تعمق. أما اختيار «حل الدولتين» فهو اختيار متعقل، حكيم ومسؤول يعني إدارة المخاطر بصورة متعقلة بما يتناسب مع الظروف والمعطيات الأمنية والجيو- سياسية ويخدم مصالح دولة إسرائيل»، كما يؤكد البحث الذي يخلص في صياغة أحد استنتاجاته المركزية إلى القول: «التسوية السياسية ليست خطوة أحادية الجانب، بل هي العكس من ذلك، وهي تشمل آليات كثيرة كل هدفها هو الحفاظ على مصالح دولة إسرائيل الأمنية. وهي آليات لم تكن متوفرة في الانسحابين اللذين جريا من قطاع غزة ومن لبنان». ويضيف: «أصبح المبرر الأمني ضد الدولة الفلسطينية الادعاء المركزي لدى معارضي الاتفاق السياسي خلال السنوات الأخيرة. لكن هذا البحث يثبت، بصورة واضحة، أن لا أساس لهذا المبرر في الواقع. إطلاقاً، وتشويه الكثير من المغالطات والتحريفات. الدولة الفلسطينية لن تقوم في صباح يوم غد، لكن من الضروري الفهم بأن الواقع القائم الحالي ليس سوى وهم وأن الدولة الفلسطينية ليست تسوية أمنية، وإنما ضرورة أمنية حيوية».



صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

هبة البراق ١٩٢٩ سنة الصّـدع بين اليهود والعرب

ترجمة: سليم سلامة

تقارير جديدة: المعطيات الشهرية عن البطالة في إسرائيل تنقصها الدقة!

كتب هشام نفاع:

نشر رسمياً مؤخراً أنه بعد تقرير قدمه مراقب الدولة الإسرائيلي، وافق الكنيست في القراءة الثانية والثالثة على مطالبة المشغلين أصحاب العمل بتقديم تقرير شهري عن تشغيل العمال. التقرير الشهري سيمكن الدولة من معرفة بيانات البطالة بدقة وفي الوقت الحقيقي وصياغة خطط مساعدة للمعطلين عن العمل.

ففي أعقاب النتائج المؤقتة لمراقب الدولة نتنياهو إنجلمان فيما يتعلق بتعامل الحكومة مع المعطلين عن العمل والباحثين عن عمل في الفترة التي سيطرت خلالها أزمة كورونا وتبعاتها المختلفة، والتي تعاملت مع نقص البيانات الشهرية الموثوقة من أرباب العمل عن رواتبهم وافق الكنيست، في القراءة الثانية والثالثة، على تعديل قانون الضمان الاجتماعي. ومن المفترض أن هذا التعديل الهام سيمكن صانعي القرار من معرفة عدد المعطلين عن العمل في إسرائيل، ورواتبهم ونطاق خدمتهم، في الوقت الحقيقي، وبالتالي وضع خطط لمساعدة المعطلين عن العمل والباحثين عن عمل، تكون محدثة وذات صلة بالواقع الحالي.

تشير الصورة الراهنة والقائمة اليوم إلى أن أكثر من ٢٧٪ من العمال والموظفين قد وقعوا لفترة من على الأقل، أو طيلة فترة أزمة كورونا، في دائرة البطالة، وتلقوا مخصصات دون مستوى رواتبهم، مما أضعف قدرتهم الشرائية، وقدرتهم على تسديد احتياجاتهم الاستهلاكية. كذلك، هناك الأزمة الحاصلة بين المستقلين وأصحاب المهن الحرة، وبالذات أصحاب مصالح صغيرة تعتمد أساساً على عمل أبناء العائلة الواحدة، إذ أن التقديرات تتحدث عن تقليص عدد المصالح الاقتصادية والتجارية في إسرائيل بما يتراوح بين ٤٠ ألف إلى ٤٥ ألف مصلة، بمعنى أن أكثر من ٨٠ ألف مصلة أغلقت أبوابها، مقابل فتح أكثر من ٣٥ ألف مصلة جديدة، مصيرها غير واضح، في العام المنتهي ٢٠٢٠.

وكانت كشفت النتائج المؤقتة السابقة أن مؤسسة التأمين الوطني ليست لديها بيانات آنية محدثة حول توظيف وأجور العمال، من جهة، ولا عن العدد الحقيقي الراهن للباحثين عن عمل من جهة أخرى، هذه الحقيقة تكتسب أهمية خاصة خلال أزمة كورونا لأنها تمنع القدرة على التقدير في الوقت الحقيقي وعملياً لعدد المعطلين عن العمل والذين دخلوا في هذا الوضع بعد أزمة كورونا.

وفقاً لمنظمة «كل الحق» وهي عبارة عن «مستودع المعلومات الشامل حول حقوق سكان البلاد وطرق تصميمه» وهو «ثمرة تعاون بين عشرات المنظمات ومختصين في مجالات الحقوق من هيئات حكومية، منظمات اجتماعية ومن الحقل الأكاديمي»، فمستحق إعانة البطالة في فترة أزمة كورونا هو العامل الذي تم توقيف عمله خلال الفترة التي تتطلب عليها التسهيلات التي أقرتها الحكومة. منها: العامل الذي أقبل؛ حيث قام المشغل بإحالة العامل على إجازة غير مدفوعة الأجر لفترة متواصلة لا تقل عن ١٤ يوماً.

ويحق للعمال دون جيل الـ ٦٧ والذين خرجوا في إجازة غير مدفوعة مدتها ١٤ يوماً الحصول على مخصصات البطالة. تبدأ الفترة التي تسري فيها التسهيلات من تاريخ ٢٠٢٠/٣/١٨. مع ذلك، يتم تمديد الاستحقاق لمخصصات البطالة أيضاً لمن أكملوا أيام البطالة في شهري كانون الثاني أو شباط ٢٠٢٠. تم تمديد فترة التسهيلات حتى ٢٠٢١/٦/٣٠، ولكن إذا أعلن المكتب المركزي للإحصاء قبل نهاية أيار ٢٠٢١ أن معدل البطالة الشهري قد انخفض إلى ما يقل عن ٧,٥٪، فتنتهي فترة التسهيلات بعد ٣٠ يوماً من تاريخ الإعلان.

تقرير سابق للمراقب: معطيات غير دقيقة وقرارات غير ملائمة

للتذكير، كان تناول تقرير لمراقب الدولة الإسرائيلية سياسة الحكومة بخصوص علاج قضية المعطلين عن العمل في فترة تفشي فيروس كورونا. وفقاً له، تسبب فيروس كورونا الذي انتشر حول العالم في أواخر ٢٠١٩ بحدوث أزمة واسعة النطاق وعميقة لم يشهدها المجتمع العالمي من قبل في العقود الأخيرة. لا يتعلق الأمر فقط بالأضرار الصحية وموت مئات الآلاف من الأشخاص، بل يتعلق أيضاً بالأضرار الاقتصادية والعواقب الاجتماعية البعيدة المدى. ولم يتجاوز تفشي المرض إسرائيل إذ نشهد كل يوم عواقبه الوخيمة.

تفيد المعطيات التي تتناول النصف الأول من السنة المنتهية، والتي جمعتها ونشرتها «مؤسسة التأمين الوطني» الإسرائيلية أنه منذ اندلاع الأزمة (آذار ٢٠٢٠) وحتى نهاية حزيران ٢٠٢٠، تم تقديم نحو ٩٥٠ ألف طلب إعانة بطالة. حتى ١٥ حزيران، تراكم ٩٦٦ ألف طلب إعانة بطالة. هذه الطلبات تضاف إلى حوالي ١٤٠ ألف طلب

سابق للحصول على إعانات بطالة، قبل بدء أزمة كورونا. بحلول ١٥ تموز، تراكم حوالي ١,١ مليون طلب إعانة بطالة. بحسب معطيات مؤسسة التأمين الوطني، في حزيران ٢٠٢٠، تم دفع مخصصات البطالة لحوالي ٥٢١ ألف مقدم طلب. من آذار إلى نهاية حزيران ٢٠٢٠، تم دفع ما مجموعه ١٠,٢ مليار شيكل كتعويضات بطالة. تقوم ثلاث جهات سلطة رئيسة بجمع المعطيات المتعلقة بوضع البطالة في إسرائيل: مؤسسة التأمين الوطني، خدمة التشغيل والمكتب المركزي للإحصاء. هذا الوضع يخلق تبايناً في المعطيات المتوفرة. السبب هو اختلاف منهج إعداد المعلومات: مؤسسة التأمين الوطني تحسب عدد المستفيدين من إعانات البطالة قياساً بعدد الطلبات، خدمة التشغيل تقدم معطيات عن عدد المتقدمين بطلبات توظيف؛ بينما يعتمد المكتب المركزي للإحصاء مسوحات القوى العاملة التي أجريت حسب تعريفات العاطلين عن العمل.

تقارير أرباب العمل الشهرية تغطي جميع العمال معاً وليس بشكل فردي

يعود سبب التفرقات في البيانات إلى حقيقة أن مؤسسة التأمين الوطني لا تصر على أن يقوم أصحاب العمل بإبلاغها كل شهر، عن كل موظف وعامل يتم تشغيله، بشكل فردي ومنفصل. عملياً، إبلاغ أرباب العمل مؤسسة التأمين الوطني هو تقرير شهري يغطي جميع الموظفين معاً وليس بشكل فردي، مع نقل للبيانات الفردية المتعلقة بالموظفين مرتين في السنة فقط. وفقاً لهيئات وجهات عدة، يمكن أن يساهم فرض نظام تقديم تقرير شهري على أرباب العمل تنفيذ بند مهم من بنود من قانون التأمين الوطني، الذي ينص على أن الشخص المعطل عن العمل الذي يعمل بأجر منخفض يمكن أن يحصل بموجب القانون على «منحة لشخص معطل عن العمل يعمل بأجر منخفض». الرؤية خلف هذا هي أن هذه المنحة ستؤدي إلى زيادة استخدام الحوافز للعودة إلى سوق العمل، وتقليل إعانات البطالة وزيادة الدخل من عمل المستفيدين من إعانات البطالة. بينما اليوم، لا يدافع العديد من المؤهلين عن هذا الحق بسبب الإجراءات البيروقراطية.

يؤكد مراقب الدولة ما سبق الإشارة إليه وهو التحديات الرئيسية في إدارة الأزمات الناجمة عن الافتقار إلى البيانات المتاحة والمحدثة على أساس شهري، بسبب تباين مناهج توفير المعلومات من الجهات الرسمية المخولة ذات الصلة. الضرر الناجم عن نقص البيانات أنه قد يؤدي إلى تحليل غير كاف لحالة توظيف العمال في الاقتصاد ويؤدي إلى قرارات غير متلائمة مع الواقع. ويشير

عينياً إلى الحالات التي تريد الحكومة فيها دراسة خطط توزيع تفاضلي للمنع مثل حافز العودة إلى العمل أو خطط زيادة الامتيازات المرتبطة بالدخل. وأظهرت التحقيقات التي أجراها مكتب مراقب الدولة مع مسؤولين في وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والمكتب المركزي للإحصاء ووزارة العمل وسلطات الخدمات الاجتماعية وخبراء اقتصاديين من المؤسسات الأكاديمية، أنه من الممكن ضمان عدم وجود نقص في البيانات المتاحة والمحدثة. في حالة الأزمات هناك حاجة لتوفير معطيات على أساس شهري، وليس كل ربع سنوي اقتصادي، ما يعادل ثلاثة أشهر، وهذا يستدعي تغييرات في نظام تقديم المعطيات من قبل المشغل بحيث تكون بوتيرة أكبر.

القاعدة المعلوماتية المحدثة شرط ضروري لمعالجة الفقر

يشير مكتب مراقب الدولة إلى أنه سبق له التعامل مع هذه المسألة بالتفصيل في تقرير عن عدم إنفاذ الحقوق الاجتماعية نُشر في أيار ٢٠١٥. وفقاً له، يجب على صاحب العمل تقديم تقرير شهري عن الرواتب التي يدفعها لكل موظف من موظفيه، ولكن سجل الرواتب الشهري لا يحدد الأجر المدفوع لكل عامل، ولجميع العاملين ومجموع الأجور المدفوعة لهم. مؤسسة التأمين الوطني ادعت في كانون الأول ٢٠١٤ أن الأنظمة لا تتطلب الإبلاغ الفوري، وأنها «ليست جاهزة لاستيعاب الكم الهائل من البيانات». يشار إلى أنه منذ نيسان ٢٠١٧، تم تقديم وثيقة بعنوان «الأجندة الاجتماعية - الاقتصادية لإسرائيل ٢٠٠٨-٢٠١٠» من قبل «المجلس الاقتصادي الوطني» إلى الحكومة. وأوصى المجلس بإنشاء قاعدة معلوماتية مناسبة ومتاحة حول دخل الأسرة الواحدة في إسرائيل اعتماداً على جميع المصادر، مشيراً إلى أن وجود مثل هذه القاعدة المعلوماتية هو شرط ضروري وأساس لمعالجة مشكلة الفقر.

في كانون الثاني ٢٠١٦، بعد حوالي ستة أشهر من نشر التقرير المذكور حول عدم ممارسة الحقوق الاجتماعية وبعد تعديل بند من قانون التأمين الوطني، بدأت المؤسسة بمطالبة أصحاب العمل بالإبلاغ عن ذلك، بالإضافة إلى التقرير الشهري الإجمالي لجميع العاملين وأجورهم، وبات يوجد أيضاً تقرير مفصل عن كل عامل وأجره التراكمي مرة كل ستة أشهر. وفقاً لمراقب الدولة، ساهم هذا التعديل في تحسين مستوى الإبلاغ عن الوضع الوظيفي للعمال في الاقتصاد، بحيث يكون وضع التقارير صحيحاً للأشهر الستة السابقة لشهر التقرير وليس للسنة السابقة، ومع ذلك، فهذه التقارير مكتوبة بأثر رجعي وليست التقارير

الشهرية الحالية والفعلية. على سبيل المثال، إذا توقف عامل عن العمل في شهر كانون الثاني من عام معين أو قام بتغيير وظيفته، فستكون مؤسسة التأمين على علم بذلك فقط بعد حوالي ستة أشهر - في تموز من ذلك العام. توفير حلول لهذه الحاجة ضروري بشكل خاص في أوقات الأزمات الاقتصادية.

منصة على الإنترنت أتاحت تلقي تقارير مباشرة من أصحاب العمل

بناء عليه، خلال أزمة كورونا، استخدمت مؤسسة التأمين الوطني منصة على الإنترنت أتاحت تلقي تقارير مباشرة من أصحاب العمل حول أجور العمال. بهذه الطريقة، أرسل أصحاب العمل مئات آلاف التقارير حول الموظفين الذين تم فصلهم أو إخراجهم إلى عطلات غير مدفوعة الأجر؛ وتضمن التقرير تفاصيل الموظف وبيانات الأجور الشهرية للعاملين قبل الأزمة. يجب التأكيد على أنه من وجهة نظر تكنولوجيا، لا يوجد عائق يمنع أصحاب العمل من تقديم بيانات الراتب الشهري الكاملة لكل موظف، سواء كان في عطلة غير مدفوعة الأجر أو لا يزال يعمل.

يمكن أن يساهم إلزام أصحاب العمل بتقديم تقرير شهري عبر الإنترنت في تبسيط الإجراءات البيروقراطية، وزيادة استخدام الحوافز للعودة إلى سوق العمل وتقليل تكلفة إعانات البطالة وزيادة دخل متلقي إعانات البطالة. على سبيل المثال، ينص بند في قانون التأمين الوطني على أنه يحق لمتلقي إعانة البطالة تلقي «منحة لشخص معطل عن العمل يعمل بأجر منخفض» بموجب شروط المحددة. ميزة هذا البند أنه يشجع المستفيدين من إعانات البطالة على العمل؛ فيحق لمتلقي إعانة البطالة الحصول على منحة من الدولة إذا كان على استعداد للعمل بأجر منخفض، بحيث يكون إجمالي دخله من العمل أعلى من إعانة البطالة.

تتمتع الدولة أيضاً بميزة كبيرة في هذا الترتيب، لو تقدمت خطوة باتجاه الموظفين والعمال وواجهت أصحاب العمل؛ فهي تقلل عملياً إنفاقها على إعانات البطالة وتشجع النشاط الاقتصادي. ومع ذلك، على الرغم مما سبق ذكره، فإن معدل الاستفادة من النظام الناجم عن هذا البند في «منحة للعاطلين عن العمل الذين يعملون بأجر منخفض» هو صفر - والسبب في ذلك يكمن في تعقيد الاجراءات، علاوة على ذلك، فإن عملية التحقيق مشعبة أيضاً بالعمليات البيروقراطية - فمن أجل الحصول على المنحة، يجب على الموظف ملء النموذج وإرفاق قسائم الدفع وشهادة صاحب العمل. بينما يمكن أن يؤدي تلقي البيانات بانتظام عن أجور الموظفين

من أصحاب العمل، إلى تقليل البيروقراطية وبالتالي زيادة معدلات الاستفادة من المنحة.

عوائق بيروقراطية تعرقل «منحة المعطلين عن العمل الذين يعملون بأجر منخفض»

بموازاة الخطوات التشريعية في الكنيست، وفي ضوء أزمة التشغيل والعمل الحادة والحاجة الواضحة والفورية للحصول على البيانات بشكل سريع وموثوق، وفي ضوء حقيقة أن المعلومات متوفرة في أيدي أصحاب العمل، طورت مؤسسة التأمين الوطني بالفعل منصات خاصة عبر الإنترنت لتلقي البيانات مباشرة من أصحاب العمل، وذلك خلافاً لعملية البيروقراطية الطويلة السابقة التي تمثلت في تلقي بيانات مكتوبة كانت حاجة لتكريزها وتحليلها مما استغرق وقتاً جدياً. وفقاً لمكتب المراقب بدأت مؤسسة التأمين الوطني في تلقي معطيات محدثة شهرية عن كل عامل من أصحاب العمل بواسطة منصات الإنترنت.

يلخص مراقب الدولة متطراً إلى أزمة العمل الحالية، التي ليس من الواضح كم ستستمر بسبب عدم وضوح المستقبل القريب المتعلق بأثار أزمة كورونا، أنه ليس من المستبعد أن يفرض هذا النظام الجديد عبئاً معيناً على أصحاب العمل أو مثليهم مقابل مؤسسة التأمين الوطني، ولكن وفقاً لجميع الاعتبارات يمكن أن يفيد هذا الإجراء بشكل كبير كل مواطن بعد ذاته، والقدرة الوطنية على تقديم صورة شاملة لسوق العمل، بلورة برامج اقتصادية مستقبلية لصالح المعطلين عن العمل. كذلك، يضيف المراقب، ينبغي أيضاً بفحص العوائق البيروقراطية وطرق التنفيذ الأمثل للمادة ١٧٦ أ من قانون التأمين الوطني، التي تنص على أن مستفيدي إعانات البطالة يستحقون «منحة للمعطلين عن العمل الذين يعملون بأجر منخفض». فلكي تكون العملية فعالة، يجب تنفيذها عبر الإنترنت، وهو ما سيتناسب أيضاً مع الظروف السائدة في هذا الوقت.

قال المدير العام لمؤسسة التأمين الوطني في رسالة إلى مكتب مراقب الدولة، إن القانون القائم يتطلب تقديم تقرير شهري عن الاستمارة، بينما تتطلب التقارير الشهرية المقدمة عبر الإنترنت تقنية لا يمتلكها جميع أصحاب العمل. وبما أن نتيجة عدم الإبلاغ هي تهمة جنائية، فإن فرض رسوم على أصحاب العمل بخصوص عدم تقديم تقرير شهري عبر الإنترنت يتطلب تشريعات جديدة. من ناحية أخرى، بالترزامن مع معالجة التعديل على القانون، أنشأ مجلس نقابة المحامين مجموعات بحثية بشأن الموارد المطلوبة لتنفيذ تقديم تقرير الأجور الشهرية، وستقدم استنتاجاتها في الأسابيع المقبلة.

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

You Tube
http://tiny.cc/nkdop

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959

هاتف: 2966201 - 2 - 00970

فاكس: 2966205 - 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة

أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية



THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الإسرائيلي لا يعكس بالضرورة
موقف وزارة الخارجية النرويجية